مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

تقرير

حول المشاريع المنجزة

في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

2009/11/12 في

DEV/09/15

الفهرس

	الصفحة
المقدمة	3
- القسم الأول	4
– المشاريع المنجزة في وحدة التطوير المؤسسي IDU	5
– إعادة النظر في هيكليات هيئات الرقابة	5
– ديوان المحاسبة	5
– مجلس الخدمة المدنية	6
– التفتيش المركزي	6
– إعادة النظر في هيكليات الإدارات والمؤسسات العامة	7
– مشاريع نصوص قانونية لتنظيم بعض الإدارات العامة	8
– تبسيط الإجراءات	10
– توصيف وتصنيف الوظائف	11
– شرعات المواطن	12
– التدريب الإداري والمعلوماتي	

- التدريب الإداري والمعلوماتي 13
- ورش العمل 14

- **القسم الثاني**

المشاريع المنفذة في وحدة التعاون الفني T.C.U

- المشاريع المنجزة في مجال تكنولوجيا المعلومات 16
- لائحة بالمشاريع الممولة من قرض البنك الدولي 18
- لائحة بالمشاريع الممولة من قرض الصندوق العربي 19
- القسم الثالث: 21

المشاريع المنجزة في إطار الهبات الأوروبية

مشروع معالجة النفايات الصلبة 22

برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني 29

مشروع دعم تطوير الحكم المحلي 40

مقدمــة

تنفيذاً للإستراتيجية الشاملة لتطوير الإدارة اللبنانية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم 39 تاريخ 17 أيلول 2001، اعتمد مكتبنا برنامجاً تنفيذياً يتوافق مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية في مجالي التطوير الإداري والمعلوماتية، لا سيما تحديث النصوص والهيكليات، وتطوير الأداء المؤسسي وتبسيط الإجراءات، وتعزيز قدرات العنصر البشري، بالتدريب العام والتدريب الإداري المتخصص. وكذلك تفعيل قدرات الإدارات والمؤسسات العامة بتزويدها بالأجهزة اللازمة، وبالشبكات الإلكترونية والتدريب المعلوماتي المتخصص. **إذ تمّ تدريب حوالي 8000 موظف من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة على أساسيات الكومبيوتر والأنظمة المعلوماتية المتطورة، وذلك من ضمن استراتيجية الحكومة الإلكترونية التي طورها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.**

يحتوي هذا التقرير الموجز على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتعلق بمشاريع التطوير المؤسسي المنجزة الممولة من قرض الصندوق العربي الإقتصادي

القسم الأول: يتعلق بمشاريع التطوير المنجزة والممولة من قرض الصندوق العربي الإقتصادي والإجتماعي ومن هبة الإتحاد الأوروبي ، التي تتولاها وحدة التطوير المؤسسي (IDU).

القسم الثاني: يتعلق بمشاريع المعلوماتية المنجزة والممولة من قرض الصندوق العربي الإقتصادي والإجتماعي، والبنك الدولي، التي تتولاها وحدة التعاون الفني (TCU).

القسم الثالث: المشاريع التي تنفذ بهبات من الإتحاد الأوروبي:

- معالجة النفايات الصلبة
- برنامج أفكار لدعم هيئات المجتمع المدني
- برنامج دعم الحكم المحلي

القسم الأول

المشاريع المنجزة في وحدة التطوير المؤسسي

في المشاريع المنجزة في وحدة التطوير المؤسسي

أ. : إعادة النظر في مهام وهيكليات أجهزة الرقابة

1. في ديوان المحاسبة:

- مشروع قانون نظام ديوان المحاسبة **(موجود لدى رئاسة مجلس الوزراء)**
- مشروع مرسوم بتنظيم رقابة تنظيم ديوان المحاسبة على المؤسسات والجمعيات والهيئات والشركات التي تستفيد من مساعدات أو من سلف مالية. **(موجود لدى رئاسة مجلس الوزراء).**
- مشروع مرسوم بتصديق نظام إرسال حسابات البلديات وإتحادات البلديات إلى ديوان المحاسبة. **(موجود لدى ديوان المحاسبة)**
- نظام إرسال حسابات الإدارات العامة والمستندات والمعلومات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة.**(موجود لدى مجلس شورى الدولة)**
- مشروع نموذجي لإرسال حسابات المؤسسات العامة إلى ديوان المحاسبة. **(موجود لدى وزارة المالية).**

2. في مجلس الخدمة المدنية

- مشروع قانون بتعديل المرسوم الإشتراعي 59/114 (تنظيم مجلس الخدمة المدنية). **(موجود لدى لجنة الإدارة والعدل)**.
- مشروع قانون إنشاء وحدات لإدارة الموارد البشرية في الإدارات العامة الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية. **(موجود لدى لجنة الإدارة والعدل)**.
- نظام تقييم أداء الموظفين في الملاك الإداري العام الذي رفع إلى مجلس الوزراء. **(موجود لدى رئاسة مجلس الوزراء)**
- أنظمة تقييم أداء فرعية :
  - أعضاء السلك الديبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين **(موجود لدى الوزارة)**
  - **أساتذة الجامعة اللبنانية، (موجود لدى الجامعة اللبنانية)**
  - أفراد الهيئة التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي. **(موجود لدى وزارة التربية والتعليم العالي)**.

- أفراد الهيئة التعليمية في التعليم المهني والتقني **(موجود لدى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني)**.
- أفراد الهيئة التعليمية في دور المعلمين والمعلمات. **(لدى المركز التربوي للبحوث والإنماء)**
- المساعدون القضائيون في وزارة العدل. **(موجود لدى وزارة العدل)**

- **أنظمة الحوافز الوظيفية**: (ترقية – ترفيع)
- نظام الترقية: **أحيل إلى مجلس الخدمة المدنية**
- نظام الترفيع: **أحيل إلى مجلس الخدمة المدنية**
- نظام المكافآت والتعويض الإضافي: **صدر المرسوم الخاص بذلك مرسوم 3379 تاريخ 200/7/11)**

3. في التفتيش المركزي:

- مشروع قانون بتعديل المرسوم الإشتراعي 59/115 تنظيم التفتيش المركزي.

- (موجود لدى التفتيش المركزي).

نظام جديد لقياس أداء الإدارات والمؤسسات العامة

هذا النظام سوف ينقل التفتيش المركزي نقلة نوعية، وكذلك أداء الإدارات والمؤسسات العامة، بحيث يكون التركيز على وضع أهداف وقياس النتائج المحققة بالنظر للأهداف الموضوعة.

ولقد باشرت إدارة التفتيش المركزي بتطبيق هذا النظام "كمشروع نموذجي" في وزارتين هما وزارة الأشغال العامة والنقل والبيئة.

ب. إعادة النظر في هيكليات الإدارات والمؤسسات العامة:

بناء على التعميم الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 10 تاريخ 2002/4/8، لإعادة النظر في الهيكليات التنظيمية للقطاع العام جرى تأليف لجنة عليا للهيكليات برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وعضوية رئيس مجلس الخدمة المدنية ورئيس إدارة الأبحاث والتوجيه، وانضم إلى عضوية اللجنة لاحقاً مستشار لدولة رئيس مجلس الوزراء.

إن تحديث الهيكليات الإدارية، وهو مفصل هام من مفاصل إستراتيجية تطوير الإدارة العامة التي وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول 2001، يؤمن جملة أهداف:

- أن تصبح هيكليات الإدارات والمؤسسات العامة أكثر إنطباقاً مع أهدافها ومسؤولياتها الراهنة والمتوقعة.
- أن تكون هذه الهيكليات مختصرة وواضحة، وان تؤمن التنسيق الكامل بين الوحدات، وان تزيل إمكانيات الإزدواجية وتضارب الصلاحيات.
- أن تعطي دوراً أساسياً لوظائف التخطيط والإحصاء والمعلوماتية.
- أن تُحدَّث شروط التعيين لتوفير الإختصاصات والخبرات الكافية لتمكين الإدارة من إنجاز مهامها بأعلى قدر من الكفاءة وأقل كلفة ممكنة.

1. مشاريع نصوص قانونية لتنظيم بعض الإدارات العامة

▪ وزارة الثقافة	**صدر القانون**

- وزارة البيئة — **صدر القانون**
- وزارة الشباب والرياضة — **صدر القانون والمرسوم التنظيمي**
- وزارة الصحة العامة — **كلفت لجنة جديدة لإعادة النظر بالمشروع**
- وزارة الطاقة والمياه — **أرسل المشروع إلى الوزارة المعنية**
- وزارة الشؤون الإجتماعية — **كلفت لجنة جديدة لإعادة النظر بالمشروع**

- مشروع قانون يرمي إلى تعديل المرسوم الإشتراعي رقم 87 تاريخ 77/6/30 المتعلق بالمؤسسات ذات المنفعة العامة (**ارسل المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء**).

- وزارة الاقتصاد والتجارة — **ارسل المشروع إلى الوزارة المعنية**
- وزارة الزراعة — **ستكلف لجنة لإعادة النظر في تنظيم الوزارة**
- وزارة الصناعة — **ارسل المشروع إلى الوزارة المعنية**
- وزارة الإعلام — **ارسل المشروع إلى الوزارة المعنية**
- وزارة السياحة — **ارسل المشروع إلى الوزارة المعنية**

2. مشاريع نصوص قانونية لتنظيم بعض المؤسسات العامة

- المؤسسة العامة لمياه بيروت وجبل لبنان **(صدر المرسوم)**
- المؤسسة العامة لمياه الشمال **(صدر المرسوم)**
- المؤسسة العامة لمياه الجنوب **(صدر المرسوم)**
- المؤسسة العامة لمياه البقاع **(صدر المرسوم)**
- المؤسسة العامة للإسكان **(مشروع المرسوم قيد الدرس لدى المؤسسة)**
- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية **(ستكلف لجنة لإعادة النظر في تنظيمها)**

3. تبسيط إجراءات بعض المعاملات الأساسية التي تهم شريحة واسعة من المواطنين:

درس فريق العمل التابع لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع إدارة الأبحاث والتوجيه، والإدارات المعنية، بعضاً من المعاملات الأساسية التي جرى إختيارها بالتوافق مع

الإدارات العامة. **وقد أُبلغت جميعها إلى الإدارات المعنية لإبداء الرأي والموافقة.**

وقد بدأت الخطوات التنفيذية في بعض الوزارات، كوزارة الصحة العامة وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة العمل، وما زلنا ننتظر ردّ الوزارات الأخرى.

وهذه المعاملات هي:

الـوزارة	الوضع الحالي
وزارة المالية: **مديرية الواردات:** ❖ **تطوير إجراءات تحققات رسم الإنتقال**	– جرى إعداد نموذج جديد، يؤمن لدوائر رسم الإنتقال وقائع ومعلومات كاملة وأكيدة تمهيداً لدراسة ملف تحقق رسم الإنتقال وفرض الرسم بما يؤمن العدالة لصاحب العلاقة ومصلحة الخزينة من الرسوم المحصلة في آن معاً. – جرى إقتراح آلية للتنسيق بين الإدارات المعنية برسم الإنتقال (توحيد القيمة التأجيرية بين دوائر ضريبة الأملاك المبينة والبلديات). – كما جرى إقتراح توحيد أساليب عمل مراقبي رسم الإنتقال (مكننة شاملة- تدريب المراقبين..) **وافقت وزارة المالية على الإقتراحات الواردة في الدراسة. وتمت مكننة دائرة**

	رسم الإنتقال بغية أرشفة جميع المعاملات الحالية والسابقة تباعاً. مما سوف يخفف العبء على المواطن والموظف لتفادي تقديم المستندات عينها أكثر من مرة.
وزارة العمل **نوع المعاملة** - **إجازات العمل للعمال الأجانب**	تم درس ومكننة إجازات العمل للعمال الأجانب البالغ عددها حوالي 80.000 معاملة سنوياً. وقد جرى تصميم نظام معلوماتي خاص بها، وتم تدريب الموظفين على مرحلتين: – تدريب عام على إستعمال الكومبيوتر – تدريب متخصص على إستعمال النظام الخاص بإجازات العمل. بعد إجراء التجارب التطبيقية على النظام، وإجراء عملية الإستلام النهائي بإشراف وزارة العمل. إن النظام الجديد العائد لمكننة إجازات العمل سوف يختصر العديد من الإجراءات والعمليات الكتابية مما يسمح بإنجاز المعاملات بسرعة، ويوفر للإدارة معلومات وإحصاءات دقيقة بصورة آنية.
وزارة التربية والتعليم العالي **نوع المعاملة** – **تبسيط إجراءات معادلات الشهادات الرسمية والمدرسية في وزارة التربية**	أودعت المعاملة جانب وزارة التربية والتعليم العالي لإبداء الرأي. وطلبنا في حال الموافقة، تكوين فريق عمل مشترك لدرس الخطوات التطبيقية على صعيدي الإجراءات الإدارية، وتطبيقات المعلوماتية لمختلف مراحل المعاملة.

والتعليم العالي.	
وزارة الصحة العامة **أنواع المعاملات** ❖ تراخيص مزاولة المهن الطبية. ❖ **تراخيص المنشآت الطبية.**	تم تخصيص مكتب لإعطاء لتراخيص مزاولة المهن الطبية وتجهيزه بالكمبيوترات كما تم تطوير برنامج معلوماتي خاص بتراخيص المهن الطبية وقد أكتملت التجارب عليه وبدأ العمل به فعلياً. وباتت تراخيص مزاولة المهن الطبية تصدر ممكننة. وقد أدت الدراسة إلى تبسيط بعض المستندات وتطوير النماذج المعتمدة. كذلك تم وضع دفتر شروط خاص بالأرشفة. ويهدف مشروع الأرشفة إلى إدخال المعلومات كافة عن المنتسبين القدامى والجدد الكترونياً لكي لا يصار إلى طلب المستندات مجدداً عند كل تجديد لطلب مزاولة المهن الطبية. في إطار المنشآت الطبية، تمّ وضع معايير ومواصفات فنية حديثة لسدّ الثغرات الموجودة في الأنظمة الحالية كما تم إختصار مراحل معاملة تراخيص المنشآت الطبية وباتت الطلبات تسجل لدى رئيس دائرة المهن الطبية وتحال إلى رئيس مصلحة المستشفيات فالمدير العام. والنظام المعلوماتي الجديد بات قيد التطبيق.
وزارة الإقتصاد والتجارة	في إطار خطة العمل المنفذة في مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الإقتصاد والتجارة ضمن مشروع تطوير الأداء عمدنا الى إعادة النظر بإجراءات العمل بغرض تنظيمها وتبسيطها وتدريب الموظفين على الإجراءات الجديدة،

نوع المعاملة: **تبسيط إجراءات العمل في مصلحة حماية الملكية الفكرية**	إضافة الى تفعيل النظام المعلوماتي الموجود أصلاً في المصلحة واستكمال قاعدة البيانات وأرشفة المعلومات بشكل يسهّل عمل المواطن الذي يرغب في تأمين الحماية القانونية للملكية الفكرية على الأراضي اللبنانية. إن تحسين سير الإجراءات التي كانت متبعة أعاد تنظيم العمل داخل المصلحة مما انعكس ايجاباً على العلاقة بين المواطنين والإدارة من جهة وعلى عمل الإدارة الداخلي من جهة أخرى، إذ باتت الخدمة تقدم بالتالي بفعالية أكبر وبكلفة أقل. واعتباراً من شهر آب 2003، باتت المعاملات العائدة لحماية الملكية الفكرية ممكننة، بعدما كانت يدوية مئة في المئة. ومن حسنات النظام الجديد، أن المعاملة باتت تنجز بسرعة ومن قبل موظف واحد، ولم تعد مجزأة بين عدة موظفين. كما وفرت المكننة المعلومات والإحصاءات اللازمة الكترونياً للمواطن والإدارة على حد سواء.
وزارة الأشغال العامة والنقل	

المديرية العامة للتنظيم المدني ❖ خمس رخص في قطاع البناء. ❖ ضم وفرز الأراضي. ❖ المؤسسات المصنّفة. ❖ الإسقاط من الملك العام إلى الملك الخاص.	**تولى فريق العمل تحديد الإجراءات وتقديم الإقتراحات الخاصة بكل معاملة. وأبلغت إلى الإدارة المعنية لإبداء الملاحظات عليها، وما زلنا بإنتظار ملاحظات الإدارة تمهيداً لوضع خطة عمل ومهل زمنية للتنفيذ.**

4. في توصيف وتصنيف الوظائف

إن إطلاق مشروع توصيف وتصنيف الوظائف، وهو حجر الزاوية في الإدارة الحديثة، بدأ منذ سنوات. ولقد أنهى مكتبنا المرحلة الأولى المتمثلة بتوصيف **15 الف وظيفة** في الملاك الإداري العام. وهذا المشروع صمم ونفذ بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وبمساعدة خبراء أوروبيين.

ولقد سلم المشروع إلى مجلس الخدمة المدنية عام 2002. وسوف يكلف فريق عمل مشترك بين التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية لوضع التوصيف الوظيفي موضع التطبيق.

أما تصنيف الوظائف، فقد بدأ فريق العمل عام 2003 بتقييم الوظائف التي تمّ توصيفها سابقاً بهدف تحقيق قيمة كل وظيفة وفقاً للمسؤوليات والمهام المناطة بها. وقد اعتمد فريق العمل، في

منهجية العمل، دليلاً تمّ وضعه من قبل خبراء لبنانيين وأجانب. (يصار حالياً ومن خلال لجنة مشتركة إلى وضع آلية لوضع مشروع توصيف الوظائف موضع التطبيق).

وقد أنهى الفريق تقييم جميع الوظائف في الوزارات والإدارات التالية:

- جميع وظائف الفئة الأولى في مختلف الوزارات والإدارات العامة.
- وزارة الزراعة (والإسكان)
- وزارة الصناعة
- وزارة السياحة
- وزارة العمل
- وزارة الشؤون الإجتماعية
- وزارة الطاقة والمياه
- وزارة الأشغال العامة والنقل
- وزارة المالية
- وزارة الثقافة

- وزارة الإقتصاد والتجارة
- مجلس الخدمة المدنية
- التفتيش المركزي
- ديوان المحاسبة

5. مشاريع النصوص التي تقرب الإدارة من المواطن وتعزز الحكم الصالح.

- مشروع قانون وسيط الجمهورية (صدر)
- مشروع مرسوم تطبيقي لوسيط الجمهورية (موجود لدى مجلس شورى الدولة)
- مشروع قانون: حق المواطن بالإطلاع على المستندات (مجلس شورى الدولة)
- مشروع قانون: حول تضارب المصالح والتمانع بين الشأن العام والشان الخاص

6. شرعات المواطن:

	– شرعة المواطن	(أقرها مجلس الوزراء)
الشرع القطاعية	– شرعة سلوكية الموظف – شرعة البيئة – شرعة التربية – شرعة الصحة العامة – شرعة التراث – شرعة السلامة العامة – شرعة المال العام – شرعة الشباب ومكافحة الفساد	جميع هذه الشرع وزعت على الإدارات والمؤسسات العامة وبعض المواطنين في المعارض أو المؤتمرات التي شاركت فيها التنمية الإدارية

7. وضع دراسة شاملة حول حجم وكلفة القطاع العام بناء على تكليف من مجلس الوزراء

8. التدريب الإداري والمعلوماتي

8.1. دورات تدريبية (13 دورة) للمدراء العامين في الإدارات والمؤسسات العامة حول التخطيط الإستراتيجي- مهارات القيادة والإشراف

شملت نشاطات التدريب التي نفّذت منذ عام 2002 حتى اليوم إعداد وتنظيم برامج تدريب محددة الموضوعات في مجالي الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى ورشات عمل ذات صفة عمومية وتشتمل على طائفة كبيرة من الموضوعات.

8.2. تدريب موظفي الإدارات والمؤسسات العامة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في محاولة لتقليص الفارق الرقمي بين لبنان والدول المتقدمة كي يدخل مجتمع المعرفة، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مخططاً تدريبياً معلوماتياً يهدف إلى تحقيق النقاط الأساسية التالية:

- تأمين المبادئ المعلوماتية الأساسية لكل الموظفين الحكوميين الذين يستخدمون أو سيستخدمون الكومبيوتر في المستقبل.
- تحسين/الحفاظ على مهارات الموظفين الحكوميين الذين سبق أن خضعوا للتدريب بهدف تسهيل استمرارية تطبيق النظم المعلوماتية حالياً ومستقبلياً في الإدارة.
- تطوير وتأمين مواد التدريب.

وقد جرى تدريب 8000 موظفاً ينتمون إلى كافة الإدارات والمؤسسات العامة تقريباً وتضمن التدريب أساسيات استخدام الكمبيوتر والتقنيات المتطورة.

8.3. القسم الثاني: تدريب موظفي الإدارات والمؤسسات العامة على شؤون الإدارة.

- **المهارات الإدارية** استهدف الفئة الثانية (والأولى اختياراً) نفّذت منه 25 دورة استوعبت كل منها 15 موظفاً.

- **مهارات الإشراف** أستهدف الفئة الثالثة (والثانية أختياراً) نفذت منه 25 دورة أستوعبت كل منها 15 موظفاً.

وفر المشروع التدريب لـ624 موظفاً (من الفئات 1- 2- 3) ينتمون تقريباً إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة .

- إدارة المشاريع وقد استفاد من هذا البرنامج 350 موظفاً عاماً من الفئتين الثانية والثالثة.
- مهارات السكرتاريا وقد استفاد منه 352 موظفاً عاماً من الفئة الرابعة وبعض الفئة الثالثة.
- خدمة الزبائن وقد استفاد منه 119 موظفاً من الفئة الرابعة.
- بناء فرص العمل وقد استفاد منه 116 موظفاً من الفئتين الثانية والثالثة.
- إدارة الموارد البشرية وقد استفاد منه 54 موظفاً من الفئة الثالثة.

9. ورش العمل

- دور الدولة
- الإصلاح الإداري
- آداب المهن ومكافحة الفساد
- إدارة الموارد البشرية
- واقع وتنظيم الأرشيف في الإدارة اللبنانية
- التخطيط الإستراتيجي
- إدارة التقييم

القسم الثاني

المشاريع المنجزة في وحدة التعاون الفني
TCU والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

المشاريع المنجزة في مجال تكنولوجيا المعلومات
والممولة من قرضي البنك الدولي
والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

يتابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عمله في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في سبيل تفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وذلك من ضمن استراتيجية طويلة الامد لتطبيق الحكومة الإلكترونية في لبنان ومن ابرز المشاريع والمبادرات التي يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية:

1. متابعة تطبيق مراحل الحكومة الالكترونية الأربعة وهي

المرحلة الأولى

- وضع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية (على شبكة الانترنت للعموم).

المرحلة الثانية

- تمكين المواطن من الاستحصال على نسخ استمارات المعاملات الادارية الكترونياً.

المرحلة الثالثة

- تمكين المواطن من تعبئة الاستمارات الكترونياً عبر الانترنت.

المرحلة الرابعة

- في نهاية المطاف، تمكين المواطن من اجراء وانجاز المعاملات الكترونياً.

مع الإشارة أن مكتب الوزير قد انشأ موقع INFORMS الذي يضم معلومات عن كيفية انجاز المعاملات الحكومية لنحو 4500 معاملة رسمية.

ويأتي في هذا السياق مشروع توحيد الاستمارات الادارية وجعلها في صيغة الكترونية قابلة للمعاجلة عن طريق الانترنت وهو مشروع سيقوم مكتب الوزير بتنفيذه خلال العام 2009 بتمويل من قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

2. تنفيذ مشروع البطاقة الإلكترونية الذكية (Smart Card) في لبنان وذلك من ضمن إتفاق تعاون مع الحكومة الماليزية.

3. التحضير لانشاء واطلاق مشروع بوابة الحكومة الالكترونية الذي سيمكن الادارات من تقديم خدماتها للمواطنين بطريقة الكترونية بالاستناد الى جهوزية كل ادارة. وهذا المشروع سيوفر عدداً كبيراً من الخدمات المشتركة مثل الدفع الالكتروني، التعريف الشخصي ... الخ.

4. وضع معايير موحدة للمواقع الالكترونية الحكومية

5. تطوير خطة وطنية شاملة لتطبيق الحكومة الالكترونية ووضع آلية للاشراف ومتابعة المشاريع التي تقع ضمنها.

6. **تفعيل اعتماد معايير المعلوماتية التي طورها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية.**

7. **تنفيذ ودعم مشاريع المعلوماتية في الادارات العامة وذلك من خلال**

- تعميم شبكات اتصال الكترونية داخل/وبين الإدارات والمؤسسات العامة مع متطلباتها من أجندة الكترونية ملائمة
- تنفيذ عدد كبير من نظم المعلوماتية في الادارات كافة
- تنفيذ برامج تدريب معلوماتي
- تطبيق عقود شاملة مع الدولة اللبنانية مثل عقدي ميكروسوفت واوراكل ...
- دعم تقني من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مجال الاستشارات وأمور الصيانة من خلال فريق الدعم Helpdesk في مكتب الوزير
- دعم وتطوير واستضافة المواقع الالكترونية في الإدارات والمؤسسات العامة (يستضيف مكتب الوزير ما يزيد عن 60 موقعاً تابعاً للإدارات الرسمية.

وفي ما يلي اهم الانجازات المنفذة من خلال قرضي البنك الدولي والصندوق العربي:

ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض البنك الدولي الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية

أ. قرض البنك الدولي الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية	
المكونات	**المنجزات**
نظم معلوماتية	• تنفيذ وتطبيق أكثر من 6 نظم معلوماتية من اهمها: o نظام السجل التجاري في وزارة العدل o النظام المعلوماتي للطلاب في الجامعة اللبنانية o نظام قواعد بيانات عن المعوقين وحفظ حقوقهم في وزارة الشؤون الإجتماعية o تطوير نظام مراقبة شركات الضمان في وزارة الاقتصاد والتجارة o مكننة تجميع المعلومات الإحصائية في المدارس

	○ نظام دعم القرار القانوني في وزارة الخارجية والمغتربين
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	• تسليم وتركيب أكثر من 2000 جهاز كومبيوتر مع توابعها • إنشاء بنية تحتية للشبكات في أكثر من 30 موقع حكومي • إتمام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في القصر الجمهوري • شبكة واسعة النطاق في الجامعة اللبنانية تربط 21 فرعاً.
الدراسات	• دراسة الفعالية التجارية • مشروع قانون الصفقات العمومية/ مشروع قانون إنشاء أدارة الصفقات العمومية • سياسة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات • مراجعة وإصلاح الإجراءات في وزارة المالية
ورشات عمل	• تحديث التوريد العام • مشكلة العام 2000 (تكنولوجيا المعلومات)

ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية

ب. قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية	
المكونات	المنجزات
نظم معلوماتية	• تنفيذ وتطبيق أكثر من 6 نظم معلوماتية من أهمها: o نظام التعويضات الصحية في تعاونية موظفي الدولة o نظام أرشيف وإدارة المستندات في مرفأ بيروت o نظام أرشيف متكامل في مؤسسة المحفوظات الوطنية o مشروع مطابقة الفرص الوظيفية مع الموارد البشرية o مكننة إجازات العمل في وزارة العمل o مكننة نظام تقييم الأداء المؤسسي في التفتيش المركزي

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	• بنية تحتية للاتصالات في مباني مجلس النواب • بنية تحتية للاتصالات في مبنى السرايا الحكومي • تسليم وتركيب أكثر من 3000 جهاز كومبيوتر مع توابعها • حاسوب مركزي Mainframe في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. • تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وإدارة مستندات DMS في مصلحة مياه الليطاني • مكننة الأرشيف ونظام إدارة المستندات في رئاسة مجلس الوزراء • تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وإدارة مستندات DMS في مصلحة البحوث العلمية والزراعية • تحويل أرشيف الميكروفيلم في مؤسسة المحفوظات الوطنية إلى صيغة رقمية • نظم وبنية تحتية معلوماتية في المؤسسة العامة لتشجيع لاستثمارات • مجلس شورى الدولة • تطبيق نظام معلومات جغرافي GIS وإدارة مستندات DMS في

	وزارة الثقافة (المديرية العامة للآثار) • البوابة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية
الدراسات	• مخطط توجيهي - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي • تدقيق الحسابات الدولية ومراقبة مراكز القبض في وزارة الاتصالات • تدقيق أعمال GSM وعمليات التحصيل في وزارة الاتصالات • مخطط توجيهي - مصلحة مياه بيروت • دليل للممارسات السليمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • معايير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

القسم الثالث

المشاريع المنجزة في إطار الهبات الأوروبية

- مشروع معالجة النفايات الصلبة

- مشروع أفكار الداعم لهيئات المجتمع المدني
- مشروع دعم الحكم المحلي

I. مشروع معالجة النفايات الصلبة

الخلفية:

يقوم البرنامج بتمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع ادارة النفايات الصلبة وذلك بهبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 14،2 مليون يورو لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الإدارات العامة المحلية وللخدمات التي تقدمها للمواطنين ووضع مشاريع موضع التنفيذ تتعلق بإدارة النفايات الصلبة. يشرك البرنامج بشكل وثيق كل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة البيئة ، مجلس الإنماء والإعمار وبعثة المفوضية الأوروبية، في استعمال وكيفية إدارة هذه الهبة وذلك بموجب بروتوكول وقع في 16 كانون الأول 2003.

أهداف البرنامج

يهدف المشروع إلى استخدام (او الانتفاع من) الهبة بتنفيذ مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في

قطاع إدارة النفايات الصلبة. ويغطي التمويل:

أ. إدارة النفايات الصلبة على أنواعها وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة التالية: المنزلية، الطبية، الملاحم والمسالخ، الزراعية، الصناعية، المؤسسات التجارية والأسواق...

ب. المشاريع التي تشكل نظاماً متكاملاً لإدارة النفايات الصلبة أو تكون جزءاً من هذا النظام، كالعمليات التالية: الجمع، النقل، الفرز وإعادة التدوير، المعالجة (الميكانيكية، البيولوجية، الحرارية).

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ استبعاد عمليات الطمر من التمويل كون تحديد المطامر لا يزال جزء من المخطط العام للحكومة اللبنانية.

فئات المشاريع القابلة للتمويل

عقب حملة التوعية الوطنية التي أطلقت في كانون الثاني 2004، وجّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إعلان إلى كافة البلديات يدعوها فيه إلى تقديم طلبات لإعلان الإهتمام (ما بين كانون الثاني ونيسان 2004)، لتمويل مشاريع تتراوح قيمتها ما بين

100.000 يورو كحد أدنى و1.100.000 يورو كحدّ أقصى، على أن تندرج ضمن إحدى الفئتين:

أ. فئة المشاريع "الجاهزة للتنفيذ": وهي المشاريع المكتملة على الصعيد التقني (تم إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي) ويمكن تنفيذها كما قدمت في حال استيفائها الشروط والمعايير المطلوبة.

ب. فئة المشاريع في "طور الاعداد" وهي المشاريع التي لم توضع لها سوى الخطوط التوجيهية والتوجهات العامة، والتي تتطلب استكمال بعض الدراسات التقنية (ومنها دراسة تقييم الأثر البيئي) قبل وضعها موضع التنفيذ.

إن باب المشاركة بهذا البرنامج مفتوح امام جميع البلديات واتحاد البلديات او اية مجموعة من البلديات والقرى غير المتحدة بشكل رسمي.

المشاريع التي تم اختيارها للتمويل:

خلال المرحلتين الأولى والثانية للبرنامج، تم اختيار 17 مشروع للتمويل بعد توقيع "إتفاق وضع موضع التنفيذ".

تتوزع هذه المشاريع على معظم الأراضي اللبنانية وهي مدرجة أدناه:

المرحلة الأولى:

تمّ تقييم و اختيار المشاريع المقدمة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من قبل لجنة مؤلفة من ممثلين من المكتب، وزارتي البيئة والداخلية والبلديات ومجلس الإنماء والاعمار في شباط 2005:

المشاريع الجاهزة للتنفيذ

1. إتحاد بلديات الشوف الأعلى
2. المرج
3. خربة سلم
4. اتحاد بلديات الشوف السويجاني
5. تجمع بلديات عاليه

المشاريع قيد الإعداد

إن المشاريع المصنفة كمشاريع قيد الإعداد في المرحلة الأولى من المشروع، تمّ تحويلها في مرحلة لاحقة في تشرين الثاني 2005 إلى مشاريع جاهزة للتنفيذ بعد الاستحصال على موافقة وزارة البيئة على دراسة تقييم الأثر البيئي، وهي التالية:

1. إتحاد بلديات قضاء جبيل
2. أنصار
3. الخيام
4. اتحاد بلديات الفيحاء
5. العباسية

المرحلة الثانية:

تمّ اختيار المشاريع من قبل لجنة درس وتقييم الملفات في تشرين الثاني 2005:

المشاريع الجاهزة للتنفيذ

1. مشمش

2. اتحاد بلديات قضاء المنية
3. تجمع بلديات المتن الأعلى
4. اتحاد بلديات صور

المشاريع قيد الإعداد

تم تحويل المشاريع المصنفة كمشاريع قيد الإعداد في المرحلة الثانية من المشروع، إلى مشاريع جاهزة للتنفيذ بعد الموافقة على دراسة تقييم الأثر البيئي من قبل وزارة البيئة، وهي التالية:

1. النبطية التحتا
2. تجمع بلديات بعلبك (لقد تم تحويل المشروع الى جاهز للتنفيذ بعد موافقة وزارة البيئة على دراسة تقييم الاثر البيئي في ايلول 2006)
3. اتحاد بلديات حزين

اطر التمويل

إن مجالات العمل تختلف بين مشروع وآخر، وممكن أن تتضمن الخطوات التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

أ. تنظيم حملات توعية وتدريب وورشات عمل،

ب. توريد آليات ومستوعبات جمع للنفايات الصلبة،

ج. توريد آليات خاصة (بوبكات، مكبس للمعادن، فرامة بلاستيك، مولد كهربائي، قبان لوزن الآليات، معدات ووسائل حماية للعمال، إلخ...)،

د. منشآت معمل فرز وتسبيخ (معدات وبنى تحتية) للنفايات المنزلية،

ه. توسعة معمل فرز وتسبيخ،

و. منشآت مركز تعقيم النفايات الطبية وتوريد آليات النقل ومستوعبات للنفايات الطبية.

مراحل العمل ما بين 2005 - 2007

في عقود الخدمات:

1. تم التعاقد مع شركة "الارض" الاستشارية على ان تكون مدة العقد من آيار 2004 إلى كانون الثاني 2006.
2. تقييم 17 ملفاً مقدماً من البلديات في المرحلة الاولى و 56 ملفاً في المرحلة الثانية.
3. إعداد النص القانوني الاولي للاتفاقيات لوضع المشاريع موضع التنفيذ.
4. إعداد دفاتر الشروط التقنية للآليات والمعدات المطلوبة في المرحلة الاولى من المشروع.

في الاعمال التي هي قيد التنفيذ او التحضير:

1. تم التعاقد مع شركة " **رفيق خوري وشركاه** " الاستشارية من ايلول 2005 الى آذار 2007

وكذلك مع شركة "Globex Mores BTD" الاستشارية من كانون الاول 2006 الى كانون الاول 2009.

2. تحضير دراسة تقييم الاثر البيئي والموافقة عليه من قبل وزارة البيئة لكل من بلدية النبطية التحتا ، بلدية الخيام، بلدية العباسية، اتحاد بلديات طرابلس /الفيحاء واتحاد بلديات قضاء جزين.
3. تمت متابعة العمل على وضع التصاميم والمواصفات التقنية ودفاتر الشروط لمعامل معالجة النفايات الصلبة لكل من اتحاد بلديات المنيه، تجمع بلديات بعلبك، بلدية العباسية، اتحاد بلديات قضاء جبيل، بلدية الخيام، بلدية انصار، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، واتحاد بلديات قضاء صور. .
4. تم شراء 8107 مستوعباً متعددة الأحجام وتم تسليمها لاتحاد بلديات جبيل، اتحاد بلديات المتن الاعلى، بلدية الخيام، بلدية انصار، اتحاد بلديات الشوف الاعلى، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، بلدية عاليه، بلدية مشمش، بلدية المرج وبلدية خربة سلم. وتم شراء 43 آلية لصالح اتحاد بلديات جبيل، اتحاد بلديات المتن الاعلى، بلدية مشمش، بلدية

الخيام، اتحاد بلديات الشوف الاعلى، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، بلدية المرج، بلدية عاليه وبلدية خربة سلم.

5. كما تم الاتفاق ما بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ومجلس الانماء والاعمار على تمويل مشروع معالجة النفايات الصلبة في منطقة النبطية من الاتفاقية التي يمولها الاتحاد الأوروبي وينفذها مجلس الإنماء والأعمار.
6. المباشرة في معمل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد بلديات الشوف- السويجاني.
7. المباشرة في بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في منطقة عين بعال لصالح اتحاد بلديات قضاء صور.
8. المباشرة في بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في كل من منطقة الخيام وانصار.

وتم توظيف اثنين من خبراء النفايات الصلبة، خبير محاسبة وخبير تنسيق ومراقبة.

الاعمال المنجزة خلال عام 2008

في عقود الخدمات:

1. الانتهاء من انشاء معملي صور وانصار.
2. تم العمل على وضع التصاميم والمواصفات التقنية ودفاتر الشروط لمعامل معالجة النفايات الصلبة لكل من اتحاد بلديات المنية، تجمع بلديات المتن الأعلى، اتحاد بلديات بعلبك واتحاد بلديات الفيحاء، ويتم إعداد دفاتر الشروط العائدة لها.
3. البدء بتحضير دفتر شروط لإطلاق حملات توعية على كيفية إدارة النفايات الصلبة والفرز من المصدر في كل من البلديات المستفيدة من المشروع.
4. تجهيز اتحاد بلديات جزين بآليات ومعدات لجمع ونقل النفايات الصلبة (5500 مستوعباً) و 8 شاحنات بيك آب.
5. تم اطلاق مناقصة لتوريد وتجهيز وتلزيم مشروع اتحاد بلديات الشوف- السويجاني بآلة لتسبيخ النفايات داخل الانفاق.
6. تم اطلاق مناقصة وتقييم العروض لانشاء معامل معالجة النفايات الصلبة في كل من: المنيه، بعلبك ، مشمش وجبيل.

في عقود الاشغال:

1. تتم متابعة اعمال بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد الشوف السويجاني.
2. تم متابعة اعمال بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في الخيام.
3. تم تقييم العروض لثلاث مناقصات عائدة لبناء معمل معالجة النفايات الصلبة لكل من بلدة مشمش، اتحاد بلديات جبيل ومعمل لمعالجة النفايات الطبية في بلدية العباسية.
4. كما تم اطلاق المناقصات وتقييم العروض لبناء معمل معالجة النفايات الصلبة في كل من تجمع بلديات بعلبك واتحاد بلديات المنيه ، بلدية مشمش ، واتحاد بلديات جبيل.
5. تم تلزيم بناء معمل العباسية لشركة .

الأعمال المنجزة خلال 2009

في عقود الخدمات:

- يتم العمل على وضع التصاميم والمواصفات التقنية ودفاتر الشروط لمعامل معالجة النفايات

الصلبة لكل من:

- بلدية قبرينا- اتحاد بلديات الشقيف
- تمّ تلزيم حملات التوعية
- تمّ تلزيم وشراء آلة تسبيخ النفايات داخل الأنفاق لإتحاد بلديات الشوف- السويجاني.

في عقود الأشغال:

- تم إطلاق مناقصة وتقييم العروض لإنشاء معامل النفايات في تجمع بلديات طرابلس الفيحاء جبيل – مشمش.
- تم الإنتهاء من بناء معامل معالجة النفايات الصلبة المنزلية في الخيام- إتحاد الشوف السويجاني.
- تمّ الإنتهاء من بناء معامل معالجة النفايات الصلبة الطبية لبلدية العباسية.
- تتم متابعة أعمال بناء معمل النفايات لتجمع بلديات بعلبك وإتحاد بلديات المنية.

II. برنامج افكار لدعم المجتمع المدني في سبيل احترام الحقوق السياسية والمدنية

الخلفية:

في موازاة الجهود والبرامج القائمة لتطوير الإدارة العامة في لبنان، يمثل تعزيز قدرات المجتمع المدني اللبناني ودعم طاقاته، في مجال التنظيم والحوار، جزءا أساسيا من عملية الإصلاح والتنمية. فالمجتمع المدني يشكل ضلعا من أضلاع المثلث الوطني للدولة إلى جانب القطاعين العام والخاص. واذ يتمتع هذا المجتمع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية وحرية الحركة نتيجة سماح القانون اللبناني بتشكيل الجمعيات منذ العام 1909، فإنه يحتاج في المقابل إلى مزيد من تفعيل الدور الذي يلعبه على مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية وعلى صعيد تعزيز دولة الحق. ومن شان هذا التوجه أن يرسمل المهارات الفنية التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني على الصعيد التنموي في مجالات تحديد السياسات العامة القطاعية وتنفيذها. ويمكنه أيضا ان يعزز المبادرات القائمة على احترام حقوق الإنسان والهادفة إلى تعميق الديمقراطية وتطوير القوانين وتعزيز ثقافة السلام والمصالحة الوطنية.

الهدف:

يهدف برنامج أفكار(أفكار I وأفكار II) الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي ويديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى دعم المجتمع المدني اللبناني. ويترجم هذا الدعم ماليا وتقنيا من خلال:

1. تمويل مبادرات ومشاريع تقوم بها منظمات غير حكومية لبنانية في مجال تعزيز الحوار وحقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية.
2. مساعدة هذه المنظمات على تنفيذ مشاريعها ضمن البرنامج وعلى تطوير قدراتها التقنية.
3. تنظيم طاولات مستديرة تناقش خلالها قضايا محورية تهم المجتمع المدني اللبناني وتسمح بإقامة حوار بين قوى المجتمع المدني وتلاقيها.
4. دراسة واقع المجتمع المدني اللبناني وحاجاته ونقاط قوته وضعفه.

الانجازات والنشاطات المتوقعة:

موّل برنامج أفكار بجزئيه الأول والثاني حتى اليوم 40 منظمة غير حكومية تم اختيارها وفق استدراجين للاقتراحات.

افكار 1 : انجز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية برنامج افكار 1 ما بين 24 كانون الثاني 2004 و31 كانون الاول 2008 طبقا للاتفاقية المالية الموقعة بين وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية والاتحاد الاوروبي. واغلقت كل ملفات هذا البرنامج ومشاريعه بما فيها تصفية الحسابات المتعلقة به.

وكان افكار 1 الذي رصدت له هبة اوروبية بمليون يورو قد مول 16 منظمة غير حكومية ضمن ثلاثة مجالات: تعزيز دولة القانون، الحوار بين المجموعات اللبنانية، دعم الجماعات المهمشة. وقد انهت هذه المنظمات مشاريعها ، في ظل متابعة تقنية و4 دورات تدريب بالاضافة الى 5 طاولات مستديرة طرحت قضايا تهم المجتمع المدني اللبناني. ونتج عن هذا البرنامج قاعدة بيانات حول واقع المنظمات العاملة في حقوق الانسان.

افكار 2 : يتابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ادارة برنامج افكار 2 في مرحلته الثانية وهي مرحلة الاقفال وقد بدأت في الاول من تشرين الاول 2009 تالية المرحلة العملانية التي انطلقت مع توقيع اتفاقية افكار 2 المالية في 15 آذار 2006. وتنتهي المرحلة الثانية مع تاريخ انتهاء الاتفاقية المالية في 31 آذار 2011 . وتحدد الاتفاقية المالية سبل ووسائل ادارة هبة اوروبية بقيمة 3 ملايين يورو لتمويل افكار 2. وقد جرى خلال تنفيذ الاتفاقية تمويل 24 مشروعا لمنظمات غير حكومية تصب مبادراتها في مجالي تعزيز دولة القانون واقامة الحوار بين الشباب اللبناني.وغطت المشاريع المطروحة قضايا الاعاقة والصحة والبيئة وتعاطي المخدرات والسجون والمرأة والاعلام والعمالة الاجنبية وفض النزاعات والحوار بين الشباب. وتراوحت فترات تنفيذ المشروع في العقود الموقعة ما بين 12 و24 شهرا بدأت في تموز 2007. والمنظمات الممولة كانت : بلدتي، الزورق،الحركة الاجتماعية، ام النور، حركة السلام الدائم، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة ،مركز التنمية والتخطيط، منتدى المعاقين في لبنان الشمالي، الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات، نهار الشباب، مؤسسة مهارات، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة، سكون، مركز ريستارت، جمعية الارض- لبنان، الجمعية اللبنانية للاوتيزم، مركز الدراسات الاستراتيجية

في الشرق الاوسط، مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي، جمعية كفى عنف واستغلال، جمعية فرح العطاء، جمعية على بعد امتار، جمعية التنمية والمحافظة على الغابات، ومؤسسة مخزومي. وتولى المكتب الاشراف على تنفيذ هذه المشاريع ومتابعتها بمساعدة تقنية من مؤسسة اوروبية تم اختيارها والتعاقد معها لهذه الغاية، فقا للاصول المرعية في المكتب. اما مضامين المشاريع المنفذة او قيد التنفيذ فمدرجة في الجدول المرفق.

وتضمن برنامج افكار 2 نشاطات تدريبية معمقة لتدعيم قدرات المنظمات (ممولة من البرنامج وغير ممولة منه). فنظم 8 دورات تدريب بادارة خبراء لبنانيين واوروبيين حملت العناوين الآتية :"الادارة المالية والقانون اللبناني والاجراءات الاوروبية" و"المتابعة والتقييم والرسملة" و"ادارة الفريق والوقت" و" العمل مع الاولاد" و"دينامية الفريق" و"التطوع واستدامة العمل التطوعي" و"تحديد وتطوير مفاهيم المشروع وتحليل الحاجات" و"التخطيط والاعداد للمشاريع" . وقد صدر عن هذه الدورات دليل تدريب على اسطوانة مدمجة.

وقد عني البرنامج بابراز النشاطات اعلاميا من خلال دعوة وسائل الاعلام كافة واشراكها في التغطية. كما قام باعمال نشر واعلام عرفت عن البرنامج بمشاريعه ونشاطاته بشكل مفصل من خلال : موقع الكتروني مطور، نشرة نصف سنوية، مطويات ، كتب بالعربية والانكليزية عرفت عن جمعيات افكار 2 ووثقت لثماني حلقات حوار نظمها البرنامج حول قضايا تهم المجتمع المدني اللبناني. كما جرى تصوير وبث اعلانين قصيرين عن افكار وفيلم وثائقي عن الموضوع نفسه.

افكار 3 : يجري العمل حاليا بين فريقي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وفريق المفوضية في بيروت على الاعداد لاتفاقية مالية جديدة تحت عنوان افكار 3 لادارة الهبة الجديدة البالغة مليونين و500 الف يورو. ويتم الاستناد في خلال ذلك الى تقييم قام به خبير اوروبي مستقل لنتائج برنامج افكار بجزئيه الاول والثاني والى دراسة حاجات المجتمع المدني اللبناني والاطلاع على متطلبات الافرقاء المعنيين وآرائهم

مشاريع افكار 2

اسم الجمعية	المشروع
سكون	- عنوان المشروع: نحو احترام أكبر لحقوق المدمنين - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 100.000.00 يورو - يهدف المشروع إلى تحسين احترام حقوق المدمنين المخالفين للقانون عبر ثلاثة محاور: توعية الناس حول وضع المدمنين، وتعزيز تطبيق القانون 1998/613، وتعديل هذا القانون (بهدف إتمامه وحذف المواد التي تحمل تناقضات).
مهارات	- عنوان المشروع: الدفاع عن قانون جديد لوسائل الإعلام في لبنان - مدة المشروع: 20 شهراً - قيمة الهبة: 87.600.00 يورو

	- هدف المشروع إلى اقتراح قانون جديد حول وسائل الإعلام والعمل على تطبيقه من خلال: تحديد الأوجه السلبية القانون الحالي؛ اقتراح قانون جديد؛ التوصل إلى التوافق بين مختلف شرائح المجتمع المدني حول هذا القانون؛ ممارسة الضغط على الصعيد التشريعي والحكومي والخاص؛ العمل على تبنّي مجلس النواب لهذا القانون.
جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات	- **عنوان المشروع: "12 لبناني غاضب"، مسرحية في السجن** - **مدة المشروع:** 15 شهراً *(تم تمديد المشروع 7 أشهر اضافية)* - **قيمة الهبة:** 66.734.00 يورو يهدف المشروع إلى تطوير المسرح كوسيلة تأهيل في سجن رومية ودعم إلغاء عقوبة الاعدام في آن معاً كما أنه يتولى إنتاج مسرحية مقتبسة عن مسرحية "12 رجل غاضب"، وضمان استدامة المبادرة، وعرض مسرحيات جديدة من خلال إعداد مدرّبين جدد وتوفير المعدّات اللازمة

الزورق	- **عنوان المشروع: حق العمل للجميع** - **مدة المشروع:** 12 شهراً *(تم تمديد المشروع شهراً اضافياً)* - **قيمة الهبة:** 99.864.00 يورو - يهدف المشروع إلى المساهمة في تطبيق الحقوق الاقتصادية الواردة في القانون 220 على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وضمان حقوقهم في العمل والمساواة في الفرص وتطوير قدرات الجمعيات المعنية بهم، بالإضافة إلى إنشاء خدمات دعم وشبكات معلومات لمساندتهم ومركز مرجعي لتوظيفهم.
مركز **Restart** لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف - لبنان	- **عنوان المشروع: مداخلات نفسية اجتماعية مع السجناء وعائلاتهم** - **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 99،604,000 يورو - يهدف المشروع إلى تحسين الوضع النفسي والاجتماعي للسجناء وعائلاتهم في شمال لبنان وتأمين خدمات مجانية لهم عند الحاجة كما أنه يرمي إلى تحسين مهارات المسؤولين عن السجن والمحامين والمدافعين عن حقوق الانسان على الصعيدين الاجتماعي والقانوني، فضلاً عن إنشاء آليات تعاون بين

	الحكومة والجمعيات غير الحكومية لتعديل القوانين والسياسات الخاصة بالسجناء في لبنان.
كفى	- **عنوان المشروع: نحو قانون وطني للحماية من العنف في الأسرة** - **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 98.600.40 يورو - يهدف المشروع إلى تخفيض ثم محو العنف ضد المرأة والطفل واستغلالهما، وذلك عن طريق تعديل القوانين القائمة، وإنشاء سياسات وقوانين جديدة لحمايتهما، وضمان تجريم العنف ضدهما.
مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط	- **عنوان المشروع: إطلاع العمال المهاجرين في لبنان على الوسائل العملية والقانونية لإبراز حقوقهم الأساسية** - **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 84.907.13 يورو يهدف المشروع إلى إطلاع العمال المهاجرين في لبنان وعمال المنازل على الوسائل والمعلومات التي تضمن لهم حقوقهم، من خلال توعية المواطنين حول وضع العمال

	الأجانب في لبنان وضرورة تصحيح الظلم الممارس بحقهم.
منتدى المعاقين في الشمال	- **عنوان المشروع: نموذج عن استراتيجيات تطبيق المواد الأولوية في القانون 2000/220** - **مدة المشروع:** 18 شهراً - **قيمة الهبة:** 85.127.00 يورو - يهدف المشروع إلى توعية العناصر المختلفة المكوّنة للمجتمع والجهات الرسمية حول تطبيق القانون 2000/220 ودمج الأشخاص المعوّقين في المجتمع كما أنه يتولى استحداث استراتيجيات نموذجية لتطبيق بعض البيانات الأولوية المنصوص عليها في هذا القانون فضلاً عن توجيه الأشخاص المعوّقين لمساعدتهم على الاستفادة من القانون المذكور، مما قد يضمن لهم الاستقلالية والاندماج في المجتمع وفي الحقل التربوي على حد سواء.
الجمعية اللبنانية للتوحد	- **عنوان المشروع: تعزيز التسامح حيال المجموعات المهمّشة من الأطفال والشبان في لبنان**

	- **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 93.618.57 يورو - يهدف المشروع إلى التخفيف من التعصّب حيال مجموعات الأطفال والشبّان ذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم اليومية وتحسين فرص مطالبتهم بحقوقهم وحصولهم عليها كما أنه يرمي إلى تعزيز دور النظام التربوي في مقاربة هذه المشاكل وتوعية الرأي العام حولها في مختلف وسائل الإعلام.
مركز التنمية والتخطيط	- **عنوان المشروع: الحياة لا تنتظر** - **مدة المشروع:** 15 شهراً *(تم تعليق المشروع لمدة شهرين)* - **قيمة الهبة:** 96.000.00 يورو يهدف المشروع إلى ضمان "الحق في الحياة" عبر تعزيز مفهوم التبرّع بالدم لتمديد مدة حياة المرضى ومنحهم فرصاً متساوية لبلوغ العناية الطبية المناسبة. فيتولى إطلاق حملات للتبرّع بالدم الكفيل بحماية وتحسين أمل المرضى بالحياة، وتسهيل عمليات التبرّع بالدم عبر إنشاء قواعد بيانات للمتبرّعين، والمساهمة في تفادي النقص في كميات الدم المطلوبة عند الحاجة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات	- **عنوان المشروع: نحو مجلس أخلاقي مستقل لوسائل الإعلام في لبنان** - **مدة المشروع:** 12 شهراً *(تم تمديد المشروع لمدة 6 اشهر إضافية)* - **قيمة الهبة:** 100.000.00 يورو يهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية في التغطية الإعلامية للانتخابات عبر العمل على دعم دولة القانون، والمساهمة في تطوير الديمقراطية، ووضع ميثاق شرف أخلاقي في المؤسسات الإعلامية، وإنشاء مجلس أخلاقي مستقل فضلاً عن إعداد الصحافيين لاحترام القانون وميثاق شرف أخلاقي.
جمعية الأرض – لبنان	- **عنوان المشروع: المواطن البيئي اللبناني** - **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 99.000.00 يورو - يهدف المشروع إلى توعية المواطنين اللبنانيين على ضرورة احترام البيئة وتعزيز المواطنية البيئية لدى التلاميذ.
اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة	**عنوان المشروع: التدريب حول المصطلحات المرتبطة بالجندرة** - مدة المشروع: 24 شهراً (تم تمديد المشروع لشهرين اضافيين)

	- **قيمة الهبة:** 95.604.00 يورو يهدف المشروع إلى إعادة تقدير دور المرأة في المجتمع مركّزاً على المصطلحات المرتبطة بالجندرة التي تعزز المساواة بين الرجال والنساء فضلاً عن تبنّي وجهة نظر أكثر اتزاناً في البرامج التربوية والنصوص المرتبطة بالأسرة بشكل عام والرجل والمرأة بشكل خاص.
مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي	- **عنوان المشروع: التخفيف من عبء الأمراض العقلية في لبنان نحو اعتماد قانون من اجل الصحة العقلية** - **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 100.000.00 يورو يهدف المشروع إلى التخفيف من عبء الأمراض العقلية في لبنان وتعزيز حق الأفراد الذين يعانون مشاكل عقلية بالمتابعة والعلاج. فيتولى اقتراح قانون على المستوى الوطني لضمان حقوق الأفراد الذين يعانون اضطرابات عقلية في تلقّي العلاج المناسب والعناية الملائمة.

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة	- **عنوان المشروع: الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة كعامل أساسي لتبدّل المواقف من العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني (...)** - **مدة المشروع:** 12 شهراً - **قيمة الهبة:** 89,992,35 يورو يهدف المشروع إلى تحسين ظروف معيشة النساء ومستواها ومساعدتهن على المطالبة بحقوقهن، وإنشاء هيكلية وطنية لهذه الغاية عبر تطوير أنظمة المعلومات والخدمات في مكاتب الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة في بيروت وطرابلس. ومن شأن هذا المشروع أن يمد النساء ضحايا العنف بالعون من خلال النصائح والخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية المقدّمة إليهن.
نهار الشباب	- **عنوان المشروع: صحافيون شبان يناضلون في سبيل تعزيز الحوار بين الأديان** - **مدة المشروع:** 19 شهراً - **قيمة الهبة:** 90.000.00 يورو يهدف المشروع إلى إعداد صحافيين شبان لتوعية المواطنين اللبنانيين على ضرورة الحوار بين الأديان وتشجيع مختلف مكوّنات الشباب اللبناني على التعبير عن

	آرائهم وأفكارهم حيال الدين. كذلك، يطمح هذا المشروع إلى إنشاء ملتقى مستدام للحوار بين الشبان من مختلف الأديان.
فرح العطاء	- عنوان المشروع: مهام تربوية واجتماعية لشبان لا يتجاوزون 16 سنة من العمر بغية إرساء التوافق بين مختلف أطياف المجتمع اللبناني - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 86.506.00 يورو يهدف المشروع إلى توعية الأجيال الجديدة على ضرورة الحوار والتوافق والوحدة. يتطلّع إلى إنشاء مركز تربوي في تعنايل لاستقبال الشبان من المناطق اللبنانية كافة وتنظيم نشاطات من شأنها تعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين أطفال من القرى المجاورة عبر التجمّعات والنشاطات الاجتماعية
جمعية التنمية والمحافظة على الغابات	- عنوان المشروع: حوارنا - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 99.330.00 يورو يهدف المشروع إلى إرساء بيئة صالحة للحوار البنّاء وتحسين التواصل بين الشبان

	اللبنانيين المنتمين إلى أوساط سياسية ودينية مختلفة عبر إنشاء مركز يشارك فيه أفراد ينتمون إلى طوائف مختلفة في نشاطات من شأنها تطوير قدراتهم على القيادة والتواصل وحل المشاكل في مجال العمل الجماعي. ويعتزم تنظيم سلسلة من الحوارات حول مواضيع محددة مثل البيئة والمسار السياسي وحقوق الإنسان
الحركة الاجتماعية	- **عنوان المشروع: الكلمة للشبان** - **مدة المشروع:** 12 شهراً *(تم تمديد المشروع لشهرين اضافيين)* - **قيمة الهبة:** 87.045.00 يورو يهدف المشروع إلى تفعيل دور جمعيات المناطق في لبنان الكفيلة بتعزيز الحوار بين الشبان المنتمين إلى مختلف أطياف المجتمع اللبناني. فيستند إلى دعم خمس بلديات وعشر جمعيات من خمس مناطق لتكريس الحوار بين 75 شاباً ينتمون إلى طوائف مختلفة وتعزيز قدراتهم على الإنتاج وعرض أعمالهم الفنية على حوالي 2000 شاب/طفل آخرين.
على بعد أمتار	-**عنوان المشروع: The other.com : من التوعية إلى المواطنية الفعالة** - مدة المشروع: 24 شهراً

	- **قيمة الهبة:** 99.995.00 يورو يهدف المشروع إلى التوعية على إشكالية التمييز بين الشبان اللبنانيين وتعزيز قيم التنوّع والتسامح والتفاعل مع الآخر كما أنه يعنى بإطلاع المواطنين على سياق المجتمع المدني ومتطلباته وإمكانياته بغية التوصل إلى بناء مجتمع ديمقراطي عبر تقديم المهارات الضرورية لتنظيم حملات التوعية وتطبيقها. ويقتضي هذا المشروع استخدام الفن كوسيلة تعبير عن الحقوق الأساسية والتوعية حولها وإنشاء شبكة من الشبان يعملون على مواضيع التمييز عبر الإنترنت والمعارض.
أم النور	- **عنوان المشروع: تواصل الشبان** - **مدة المشروع:** 18 شهراً - **قيمة الهبة:** 95.415.00 يورو يرمي المشروع إلى إنشاء مجموعات تضم شباناً من مختلف الطوائف لتكريس الحوار والتبادل في إطار عمل مشترك يقوم على إنشاء أدوات ووسائل وقاية جديدة من شأنها مكافحة آفة المخدرات في المجتمع اللبناني.

مؤسسة مخزومي	- **عنوان المشروع: لنتحدث** - **مدة المشروع:** 24 شهراً - **قيمة الهبة:** 88.164.00 يورو يهدف المشروع إلى تعزيز الحوار بين الشبان من مختلف الأوساط والطوائف عبر تشجيعهم على مناقشة مواضيع مهمة، وتبادل أفكارهم وآرائهم، وتوعيتهم حول أهمية التسامح والتعاون. كذلك، يرمي إلى إطلاع الأطفال على حقوقهم الأساسية عبر التشديد على المادة 13 من اتفاقية حقوق الطفل ومنحهم فرصة التعبير عن أفكارهم وآرائهم حول معتقداتهم وقيمهم وتعزيز قدراتهم الابداعية ومهاراتهم من خلال إعداد أدوات تربوية لنشاطات مستقبلية مشابهة
بلدتي	- **عنوان المشروع: الحوار الإلكتروني الوطني بلدتي** - **مدة المشروع:** 12 شهراً *(تم تمديد المشروع لشهرين اضافيين)* - **قيمة الهبة:** 99.858.00 يورو يهدف المشروع إلى إنشاء جماعة من الشبان قادرة على تعزيز الحوار بين الطوائف كما بين المهجّرين عبر اللجوء إلى الموقع الإلكتروني (www.baldati.com)

	كوسيلة للحوار الإلكتروني. فيتولى تدريب الشبان على استخدام الوسائل الإعلامية المحلية التي تخوّلهم التعبير عن آرائهم ومناقشتها فضلاً عن إعداد مسؤولين عن شبكات المعلوماتية ليصبحوا لاحقا مدربين قادرين على إدارة الموقع الإلكتروني في بلدتهم. فمن شأن هذه المساحة الافتراضية التي يسهل على الأفراد الدخول إليها من أي منزل أن تسمح بالتعبير ومناقشة الأفكار والمشاريع. ويتوخى هذا المشروع أيضاً إطلاع الشبان على خصائص المجتمع اللبناني وأطيافه بالإضافة إلى حقوقهم وواجباتهم.
حركة السلام الدائم	- **عنوان المشروع: حقوق مشاركة الشبان** - **مدة المشروع:** 12 شهراً *(تم تمديد المشروع لستة اشهر اضافية)* - **قيمة الهبة:** 99.991.00 يورو يهدف المشروع إلى توعية المواطنين حول ضرورة إعداد الشبان وزيادة قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة معهم في مجالات تعزيز قيم المشاركة وحل النزاعات والديمقراطية. كما أنه يرمي إلى تسليط الضوء على المشاكل الملازمة

	لهم لتفعيل دورهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتأكد من أخذهم بعين الاعتبار في الحياة العامة، وتطوير مهاراتهم في حل المشاكل والتفاوض والتواصل، ودعم قدراتهم على إدارة المؤسسات، وتأمين تربية إعلامية صالحة لهم.

III. مشروع دعم تطوير الحكم المحلي (شراكة)

نطاق العمل:

يشكل هذا المشروع خطوة رائدة في دعم البلديات لوضع خطة مبرمجة للتنمية المحلية، وهو يهدف إلى مساعدة 12 تجمعاً بلدياً جرى اختيارها وتدريبها على استخدام طرق وأدوات حديثة للتخطيط في عملية التنمية المحلية.

أما التجمعات البلدية المستفيدة من هذ المشروع، فهي:

- الشوف الأعلى
- الشوف السويجاني
- جزين
- أقليم التفاح
- بنت جبيل
- عاليه

- كسروان
- المتن الأعلى
- زغرتا
- الهرمل
- السهل (البقاع الغربي)

يهدف المشروع إلى:

زيادة تأثير نشاطات "الحكم المحلي" لتحقيق تنمية متوازنة ومستقرة في النطاق البلدي أو نطاق إتحاد البلديات.

<u>النشاطات التي أنجزت حتى تاريخه :</u>

- إعادة تأهيل المكاتب المحلية في الاثني عشر تجمعاً بلدياً المشار إليها أعلاه (تم التعاقد مع شركة Construction Services company وبدأ العمل).

- إظهار المعالم التي تميّز التجمعات وتعزيز وتشجيع النشاطات في التجمعات الاثني عشر من خلال تطوير استراتيجية التواصل ووضع أدوات للتواصل (تم التعاقد مع شركة Memac Ogilvy وبدأ العمل).

- تسهيل إظهار المعالم التي تميّز كل تجمع من خلال دور نظم الاشارات (تم التعاقد مع شركة Liban Via وبدأ العمل).

- تطوير وتعزيز العلاقات للتعاون اللامركزي ما بين المجتمع اللبناني المحلي والحكومات المحلية الأوروبية (تم التعاقد مع مكتب ال BTVL وحتى تاريخه جرى إرسال ثلاث بعثات لبنانية تابعة لتجمعات : عاليه – كسروان – وجزين إلى التجمعات الأوروبية التالية : إسبانيا – Yveline- وPACA)

- نشر الوعي للمقاربة التشاركية وللتخطيط الاستراتيجي من خلال تدريب كافة البلديات من

ضمنها التجمعات الاثني عشر المذكورة سابقاً (جرى التعاقد مع شركة ICON وبدأ العمل).

- خلق ٤ تجمعات وتكرار العملية نفسها التي نفذت في مرحلة سابقة (الهيكلية الحوارية, خطة مبسطة للتنمية المحلية, الوثائق التقنية, الخرائط (أربع تجمعات جديدة وهي : النبطية – شرق بعلبك – الضنية وعكار (جرد القيطع).
- تطوير القدرات التقنية للبلديات من خلال الدعم المقدم لمكتب التنمية المحلية (تم ويتم التعاقد مع خبراء لمدة قصيرة حسب إحتياجات التجمعات والتي تصب ضمن المشروع).

- تم التعاقد مع 3 منسقين للتجمعات الجديدة وهي : عكار – النبطية وشرق بعلبك (لم يتم تعيين منسق لمنطقة الضنية لعدم توافر الشروط المطلوبة من مقدمي الطلبات).

- تم تمديد عقود المنسقين الذين يعملون مع التجمعات ال 12 من كانون الأول 2008 إلى أيلول 2009.

- تم تمديد مهلة المشروع التنفيذية إلى كانون الأول 2010.

IV- مشروع "التنمية المحلية":

تنفيذ المشاريع السياحية اتي تم اختيارها كمشاريع أولوية من قبل التجمعات
= مليون يورو9.075

الهدف الرئيسي:

الهدف الرئيسي من المشروع هو:البدء بتنفيذ المشاريع التي تم وضعها في مرحلة سابقة.

الاهداف المحددة:

- دعم تنشيط الاقتصاد في تجمعات البلديات.

- تحسين الاقتصاد والظروف المعيشية للسكان في تجمعات البلديات المستهدفة من خلال بناء او إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات العامة.

- بناء قدرات الموظفين في التجمعات الاثني عشر على تنفيذ المشاريع وفقاً لمعايير **المفوضية الاوروبية.**

نشاطات المشروع:

1. إعادة تأهيل أو بناء البنية التحتية للخدمات العامة :

1.1. التحقق والتأكد من نطاق عمل تجمع البلديات المستهدف. (أنجز)

1.2. تحضير القسم التقني لوثيقة المشروع (التصميم، جداول الكميات، تقدير النفقات ومدة التنفيذ وإنهاء وثيقة المشروع التي ستسلم لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (أنجزت لجميع التجمعات بإنتظار إستكمالها مع : زغرتا – المتن الأعلى وكسروان)..

الخطوات المقبلة:

1. توقيع عقد الهبة مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وتحويل الدفعة المسبقة.
2. تحضير وثيقة/وثائق المناقصة لتنفيذ المشروع/المشاريع في تجمع البلديات المستهدف.
3. إطلاق مناقصة الخدمات/ التوريد/ الأشغال ومنح العقود.
4. الإدارة والإشراف على العقد/العقود.
5. الموافقة الأولية والنهائية للوثائق.

2. بناء القدرات – تدريب **ممثلي تجمعات البلديات المستهدفة على معايير المفوضية الاوروبية:**

2.1.عرض معايير المفوضية الأوروبية (أنجزت).

2.2.المساعدة التقنية خلال تحضير وثيقة المشروع التي ستسلم لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كطلب منحة (أنجزت).

<u>الخطوات المقبلة:</u>

1. عرض معيار /معايير المناقصة للمفوضية الأوروبية المتعلقة بالخدمات والتوريد والأشغال وفقاً لنوع

المشروع/المشاريع التي ستنفذ في تجمع البلديات المستهدف.

2. المساعدة التقنية خلال تحضير وثيقة/وثائق المشروع وتقييم المناقصة/المناقصات والتعاقد.
3. المساعدة التقنية في تقييم العروض
4. المساعدة التقنية في الإشراف خلال تنفيذ المشروع/المشاريع.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

مشاريع قوانين أو
منجزة في مكتب وزير الد
ومرسلة إلى ا

ـ نصوص تنظيمية

ـدولة لشؤون التنمية الإدارية

لإدارات المعنية

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

أ- مشاريع نصوص مرسلة خلال عهد الحكومة الحالية

اسم المشروع	رقم كتاب الارسال وتاريخه	الجهة المرس
مشروع قانون يرمي إلى تنظيم ديوان المحاسبة.	كتاب رقم 441 تاريخ 2008/8/1 أعيدت المعاملة مرة ثانية إلى الأمانة العامة بموجب الكتاب رقم 615/ص تاريخ 2008/10/23	الأمانة العامة الوزراء

ل إليها	ملاحظات
لمجلس ء	- ارسل المشروع للمرة الرابعة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم 441 تاريخ 2008/8/1. - أفادت الأمانة العامة بكتابها رقم 623/م‌ص تاريخ 2008/8/19 أن المشروع لدى التنمية الإدارية منذ تاريخ 2006/1/2. - أعيدت المعاملة إلى الأمانة العامة بموجب الكتاب رقم 502/ص تاريخ 2008/9/5 مع تأكيد وجود المعاملة لدى الأمانة العامة منذ تاريخ 2006/6/29. - أعادت الأمانة العامة كامل الملف بموجب كتابها رقم 858/ص تاريخ 2008/9/24 طالبة عرض المعاملة مجدداً على كل من وزارة المالية، مجلس الخدمة المدنية ومجلس شورى الدولة. - بتاريخ 2008/10/23 أجابت التنمية الإدارية بموجب الكتاب رقم 615/ص أن لا لزوم لاعادة عرض المعاملة مجدداً على المالية ومجلس الخدمة ومجلس شورى الدولة لأن هذه الجهات وافقت على النص وأبدت بعض الملاحظات الطفيفة التي أخذ

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

مشروع مرسوم تنظيم رقابة ديوان المحاسبة على المؤسسات والجمعيات والهيئات التي تستفيد من مساعدات أو سلف مالية.	كتاب رقم 514 تاريخ 2008/9/5	رئاسة مجلس
مشروع مرسوم بتصديق نظام ارسال حسابات البلديات واتحادات البلديات إلى ديوان المحاسبة.	كتاب رقم 572/ص تاريخ 2008/10/4	ديوان المح

	بمعظمها مع تأكيد طلب عرض المعاملة على دولة رئيس مجلس الوزراء لعرضها على مجلس الوزراء.
الوزراء	- أبدى مجلس شورى الدولة موافقته على مشروع المرسوم بالرأي رقم 2007/170- 2008. - أرسل المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2008/9/5.، لعرضه على مجلس الوزراء.
اسبة	- اقترن المشروع بموافقة ديوان المحاسبة (الكتاب رقم 184/ص تاريخ 2007/8/10) - بتاريخ 2008/7/29 ارسل المشروع بموجب الكتاب رقم 438/ إلى مجلس شورى الدولة لابداء الرأي. - أبدى مجلس شورى الدولة عدم موافقته على مشروع المرسوم بالرأي رقم 2007/169- 2008. - ارسل المشروع إلى ديوان المحاسبة بموجب الكتاب رقم 572 تاريخ 2008/10/4 لابداء الرأي. - بانتظار ابداء رأي ديوان المحاسبة. - لم يرد جواب الديوان بعد.

مشروع مرسوم تحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها لدى مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية.	كتاب رقم 440 تاريخ 2008/8/2	وزارة الما
مشروع نموذجي لارسال حسابات المؤسسات العامة إلى ديوان المحاسبة.	كتاب رقم 514 تاريخ 2008/9/5	رئاسة مجلس

لية	- أرسل مشروع المرسوم إلى وزارة المالية لابداء الرأي، قبل إحالته إلى مجلس شورى الدولة. - أعادت وزارة المالية المعاملة بموجب كتابها رقم 141/ص تاريخ 2008/12/27 لدرسه من جديد بالتعاون والتنسيق مع ديوان المحاسبة والتنمية الإدارية. - جرى تأليف لجنة مشتركة مع وزارة المالية وديوان المحاسبة، لادخال التعديلات النهائية. - أعدّت اللجنة مشروع مرسوم جديد مع أسبابه الموجبة وأعيد الملف إلى وزارة المالية لابداء الرأي.
ى الوزراء	- أرسل المشروع إلى مجلس شورى الدولة بموجب الكتاب رقم 445 تاريخ 2008/8/4. - أبدى مجلس شورى الدولة موافقته على مشروع المرسوم بالرأي رقم 2007/174- 2008 وأرسل إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بالكتاب رقم 514/ص تاريخ 2008/9/5. - أحالت الأمانة العامة لمجلس الوزراء المشروع إلى وزارة المالية بموجب كتابها رقم 780 تاريخ 2008/9/13 لابداء الرأي. - يقتضي المتابعة مع وزارة المالية.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

مشروع قانون حق المواطن بالاطلاع.	كتاب رقم 542 تاريخ 2008/9/23	دولة رئيس الوزرا

مجلس ء	- حظي هذا المشروع بموافقة مجلس شورى الدولة ومجلس الخدمة المدنية، وهيئة التشريع والاستشارات، والتفتيش المركزي. - وضع المشروع في نهاية العام 2001. - أبدت هيئة التشريع والاستشارات موافقتها عليه في 2002/3/9 (بعد الأخذ بملاحظاتها). - أبدى مجلس شورى الدولة ملاحظاته عليه في 2002/4/3 (بعد الأخذ بملاحظاته). - أبدت إدارة الأبحاث والتوجيه (في التفتيش المركزي آنذاك) موافقتها بموجب كتابها رقم 9/18/ تاريخ 2002/1/14. - بعد إعادة صياغة مشروع القانون أحيل إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 2004/7/16. - أبدت الأمانة العامة ملاحظاتها عليه، بتاريخ 2005/12/6. - أعيد إلى التنمية الإدارية، ثم أرسل مجدداً إلى الأمانة العامة بموجب الكتاب 186/ص تاريخ 2006/3/23. - جرى الاعلان في 14 نيسان 2009 عن انجاز المشروع في مؤتمر صحفي مشترك بين وزيري الداخلية والبلديات والتنمية الإدارية.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

نظام ارسال حسابات الإدارات العامة والمستندات والمعلومات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة.	كتاب رقم 544 تاريخ 2008/9/22	مجلس شورى

ى الدولة	- أرسلت المعاملة للمرة الأولى، إلى مجلس شورى الدولة بموجب الكتاب رقم 443 تاريخ 2008/8/1. - أعاد مجلس شورى الدولة المعاملة بتاريخ 2008/9/9، طالباً أن تحال إليه المعاملة عن طريق دولة رئيس مجلس الوزراء. - أرسلنا كتاباً جوابياً بتاريخ 2008/9/22 مؤكدين على أن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، هو الوزير المفوّض بموجب قرار مجلس الوزراء بتأليف لجان من الاختصاصيين لاعداد مشاريع النصوص التنظيمية وبالتالي فإن له حق متابعة هذه النصوص وعرضها على مختلف المراجع، بما فيها مجلس شورى الدولة. - أعاد مجلس شورى المعاملة لإعادة عرضها عليها من قبل الوزير المختص. - أرسلنا كتاباً إلى الأمانة العامة بهذا المعنى. - بتاريخ 2009/1/27 ارسل كتاب تذكيري إلى مجلس شورى الدولة برقم 54/ص. - أعيدت المعاملة من مجلس شورى الدولة وأرسلت إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم 109/ص/2009 تاريخ 2009/3/27 لاعادة ارسالها إلى مجلس شورى ا لدولة موقّعة من قبل رئيس مجلس الوزراء.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

مشروع قانون تنظيم التفتيش المركزي.	كتاب رقم 447 تاريخ 2008/8/4	التفتيش المر
مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية.		

ركزي	- أودع المشروع، بموجب الكتاب رقم 827/ص تاريخ 2005/12/26. - أعيد تذكير التفتيش المركزي بالكتابين الأول رقم 447/ص تاريخ 2008/8/7 والثاني برقم 3/ص تاريخ 2009/1/8. - أعيد المشروع مع ملاحظات هيئة التفتيش المركزي. - أرسل المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء.
	- جرى اعداد عدة صيغ منذ العام 2002. - بتاريخ 2006/11/9 صدر المرسوم رقم 18055 الذي أحال مشروع قانون تنظيم المجلس على لجنة الإدارة والعدل النيابية. - جمّدت لجنة الإدارة والعدل درس مشروع القانون، لكي يأتي منسجماً مع قانون انشاء وحدات للموارد البشرية في الإدارات العامة. - بتاريخ 2008/8/27 تقدم مكتبنا باقتراح يرمي إلى إضافة مصلحة "تخطيط الوظيفة العامة" إلى هيكلية المجلس، مع تحديد مهامها. - أودعنا مجلس الخدمة المدنية مشروع قانون جديد بموجب كتابه رقم 240 تاريخ 2008/11/11 لا يراعي الفصل بين مهام إدارة الأبحاث والتوجيه (كادارة للتنظيم وتحسين أساليب العمل) ومهام إدارة الموارد البشرية التي أعطيت مهاماً أساسية

مشروع قانون تنظيم وزارة الصحة العامة.	كتاب رقم 740/ص تاريخ 2008/12/23	وزارة الصحة
مشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم وزارة السياحة.	كتاب رقم 451 تاريخ 2008/8/6	وزارة السي

	تعود إلى إدارة الأبحاث والتوجيه. - جرى تعديل مشروع القانون وارسل إلى رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية، لدرسه.
ة العامة	- تمّ تذكير وزارة الصحة العامة بموجب الكتاب رقم 446 تاريخ 2008/8/4 بضرورة ابداء رأيها في مشروع القانون المعدّ سابقاً، للسير به وفق الأصول. - طلب وزير الصحة العامة بموجب كتابه رقم الصادر 11767 تاريخ 2008/9/4 إعادة تشكيل لجنة من الدكتور بهيج عربيد والسيد انطوان رومانوس لمراجعة مشروع القانون المقترح الذي أعد في العام 2002 لإدخال بعض التعديلات عليه، ليصار إلى إحالته إلى المراجع المختصة. - أنجزت اللجنة مشروع القانون، وأرسل إلى معالي وزير الصحة العامة، لاعطائه المجرى القانوني اللازم (الكتاب رقم 740/ص تاريخ 2008/12/23).
ياحة	- أعدّ مشروع القانون في العام 2003 من قبل لجنة برئاسة مدير عام السياحة السيدة ندى السردوك. - تمّ تذكير وزارة السياحة آخر مرة بالمشروع بموجب الكتاب رقم 451 تاريخ 2008/8/6. - لم يرد جواب لغاية تاريخه.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

مشروع قانون يرمي إلى تنظيم وزارة الزراعة.	كتاب رقم 463 تاريخ 2008/8/12	

- أبدى وزير الزراعة بكتابه رقم 3/3308 تاريخ 16 آب 2008 المساعدة على تنظيم هيكلية وزارة الزراعة.
- كما عاد وطلب بكتاب اخر، رقم 3/3442 تاريخ 27 آب 2008 تسمية مندوب عن التنمية الإدارية للمساعدة في اعداد النصوص التنظيمية لانشاء مؤسستين عامتين:
  - المؤسسة العامة للارشاد والتعليم والتدريب، والأبحاث الزراعية.
  - المؤسسة العامة لأدارة المشروع الأخضر.
  - بتاريخ 18 كانون الأول 2008 ورد كتاب من وزير الزراعة بإحياء اللجنة التي شكلت سابقاً وكلفت بتنظيم مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية.
- بتاريخ 2008/12/24 أرسل معالي وزير الزراعة كتاباً جديداً يطلب فيه المساعدة على إعادة تنظيم هيكلية وزارة الزراعة ويسمى السيد سمير الشامي (مدير عام الزراعة بالانابة) والسيد علي ياسين ممثلين عن وزارة الزراعة.
- جرى تأليف لجنة مشتركة.
- اعدّت اللجنة مشروعي قانونين الأول يرمي إلى تنظيم وزارة الزراعة والثاني يرمي إلى تنظيم مصلحة الأبحاث العلمية والزراعية وقد أرسل المشروعان إلى رئاسة مجلس الوزراء.

مشروع قانون يرمي إلى تعديل المرسوم الاشتراعي 87 تاريخ 77/6/30 المتعلق بالمؤسسات ذات المنفعة العامة.	كتاب رقم 491 تاريخ 2008/8/23	وزير الشؤون ال
مشروع قانون يرمي إلى تنظيم وزارة الصناعة.	كتاب رقم 456 تاريخ 2008/8/8	وزارة الص
مشروع قانون يرمي إلى تنظيم وزارة الطاقة والمياه.	كتاب رقم 460 تاريخ 2008/8/11	وزارة الطاقة
مشروع قانون يرمي إلى تنظيم وزارة الاعلام.	كتاب رقم 465 تاريخ 2008/8/13	وزارة الاع

لاجتماعية	- ارسل المشروع إلى وزير الشؤون الاجتماعية للاطّلاع وتقرير المناسب. - وافق وزير الشؤون الاجتماعية على مشروع القانون وأحاله إلى رئاسة مجلس الوزراء لعرضه على جدول أعمال مجلس الوزراء. - المطلوب متابعة الموضوع لتسريع عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء.
ناعة	- كتاب تذكيري لابداء الرأي في مشروع القانون المعدّ سابقاً لتنظيم وزارة الصناعة. - لم يرد جواب من الوزارة بعد.
ة والمياه	- بعد اعداد ثلاثة مشاريع قوانين لإعادة تنظيم الوزارة، تمّ تأليف لجنة جديدة في بداية العام 2006 بناء على طلب معالي الوزير محمد فنيش مؤلفة من مستشاري الوزير والمدراء العامين في الوزارة (مدير عام الاستثمار – مدير عام التجهيز المائي والكهربائي، مدير عام النفط) للاستئناس بالمشاريع المنجزة سابقاً والخروج بصيغة قانون موحّد. - لم تجتمع اللجنة. يجب متابعة الموضوع مع الوزير الجديد.
علام	- أرسل كتاب تذكيري إلى وزير الاعلام، بطلب ابداء الرأي في مشروع القانون الرامي إلى تنظيم الوزارة، ومشروع المرسوم

ومشروع مرسوم يرمي إلى تنظيم الاذاعة اللبنانية.		
آلية التعيين في المراكز القيادية العليا.	كتاب رقم 552 تاريخ 2008/9/25 ثم أرسلت مجدداً إلى دولة الرئيس بتاريخ 2008/12/19	الأمانة العامة الوزراء
مشروع مرسوم تطبيقي لوسيط الجمهورية.	كتاب رقم 605 تاريخ 2008/10/17	مجلس شورى

	الرامي إلى تنظيم الاذاعة اللبنانية. - لم يرد جواب الوزارة بعد.
لمجلس ء	- أعيدت المعاملة بتاريخ 2008/10/18 مرفقة بملاحظات مجلس الخدمة المدنية. - كما وردت ملاحظات من اللجنة الوزارية، أعددنا، في كتابين مستقلين رداً على ملاحظات مجلس الخدمة المدنية واللجنة الوزارية وأرسلت الآلية بصيغتها النهائية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء.
الدولة	- قيد الدرس لدى مجلس شورى الدولة. - بتاريخ 2009/1/27 ارسل كتاب تذكيري برقم 54/ص إلى مجلس شورى الدولة. - وافق مجلس شورى الدولة على مشروع المرسوم. - جرى ارسال مشروع المرسوم إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ثم أعيد مع بعض الملاحظات. - أعددنا جواباً على ملاحظات الامانة العامة وارسل مجدداً إلى رئاسة مجلس الوزراء

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

تقرير حول الموضوعين بالتصرف في الإدارات والمؤسسات العامة.	كتاب رقم 587 تاريخ 2008/10/27	الأمانة العامة الوزرا
مشروع قانون تعديل بعض أحكام النصوص المتعلقة بالوضع بالتصرف.	كتاب رقم 639 تاريخ 2008/11/3	دولة رئيس الوزرا
مشروع قانون تضارب المصالح والتمانع بين الشأن العام والشأن الخاص.	كتاب رقم 541/ص تاريخ 2008/9/22	مجلس شورى
اقترح قانون معجّل مكرر بالاجازة للحكومة ملء المراكز الشاغرة في وظائف رؤساء الغرف في ديوان المحاسبة من القضاء العدلي والقضاء الإداري.		رئاسة مجلس

ة لمجلس ء	- أحالت الأمانة العامة التقرير إلى مجلس الخدمة المدنية لابداء الرأي، بموجب كتابها رقم 1035/م ص تاريخ 2008/10/30.
مجلس ء	- أحيل مشروع القانون إلى مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها رقم 1083 تاريخ 2008/11/8 لابداء الرأي.
ى الدولة	- المشروع قيد الدرس لدى مجلس شورى الدولة. - جرى تأليف لجنة من الاختصاصيين لاعادة صياغة المشروع في ضوء ملاحظات مجلس شورى الدولة، وأرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2009/6/16.
ى النواب	- بانتظار عرضه على الهيئة العامة.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

مشروع قانون حول الاثراء غير المشروع.	كتاب رقم 4/ص تاريخ 2009/1/9	دولة رئيس م الوزراء
مشروع قانون يتعلق بتعديل بعض القوانين ذات الصلة بتطبيقات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.	كتاب رقم 33/ص تاريخ 2009/1/20	دولة رئيس م الوزراء

مجلس ء	– عرض مشروع القانون في جلسة مجلس الوزراء نهار الخميس في 2009/2/26. – قرر مجلس الوزراء تاليف لجنة وزارية تضم الوزراء: شمس الدين– قباني – نجار – وتقلا لدرسه ورفع تقرير إلى مجلس الوزراء. – جرى تعديل النص. وعرض مجدداً على مجلس الوزراء الذي وافق عليه في جلسته يوم الخميس في 2009/6/18.
مجلس ء	– أعدّ مشروع قانون بهذا الشأن، بانتظار عرضه على مجلس الوزراء.

(نسخة منقّحة بتاريخ 2009/11/10)

ب- مشاريع نصوص مرسلة من الحكومة السابقة

مشروع قانون الصفقات العمومية.	كتاب رقم 626 تاريخ 2007/10/15	دولة رئيس ... الوزراء
مشروع قانون انشاء مديريات للموارد البشرية.		لجنة الإدارة ...

مجلس ء	- أعد المشروع في مكتبنا من قبل لجنة برئاسة رئيس مجلس الانماء والاعمار وعضوية رئيس ديوان المحاسبة وممثلين عن وزارة الاشغال العامة والمالية ومكتبنا. المطلوب عرض المشروع على موافقة مجلس الوزراء. - بتاريخ 2009/1/27 أرسل كتاب إلى رئيس مجلس الانماء والاعمار لابداء الرأي في الملاحظات التي أبداها معالي وزير الزراعة حول بيع أو تأجير الأملاك الزراعية – بانتظار الجواب. - عقد اجتماع في مجلس الانماء والاعمار لدرس ملاحظات وزير الزراعة. - أرسل بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء.
والعدل	- المشروع قيد الدرس لدى لجنة الإدارة والعدل النيابية. - سوف يدرس المشروع بالتلازم مع مشروع قانون تنظيم مجلس الخدمة المدنية.